تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن الاتجار بالبشر
يونيو 2009

الكويت – الدرجة الثالثة

الكويت وجهة يقصدها رجال و نساء يتم الاتجار بهم ليُجبروا على العمل القسري. ينتمي مُعظم ضحايا الاتجار بالبشر إلى الخمسمائة ألف (500,000) امرأة اللاتي يُستقدمن للعمل كخدم منازل في الكويت. يهاجر الرجال و النساء من نيبال و الهند و سريلانكا و الفلبين و اندونيسية و باكستان و بنغلاديش بحثاً عن العمل في كخدم منازل أو شركات النظافة، و على الرغم من أنهم يهاجرون طواعية إلى الكويت إلا أن بعضهم يتعرضون عند وصولهم لحالات العمل القسري من قبل "كفلائهم" مثل حجز جوازات سفرهم أو حجزهم أو الإيذاء الجسدي أو الجنسي أو التهديد بإيذائهم جسدياً أو جنسياً أو غير ذلك من إيقاع الأذى البليغ بهم أو عدم دفع أجورهم مع النية لإجبارهم على الاستمرار بالعمل. و تُعد العاملات الإناث أكثر عرضة من غيرهن و لهذا يقعن كضحايا للاستغلال الجنسي و يُكرهن على ممارسة الدعارة . و لقد حدثت أمثلة على خادمات منازل يهربن من كفلائهن بعد إغرائهن بوظائف ذات دخل جيد و بعدئذ يُجبرن على م مارسة الدعارة؛ و في حالات أخرى تختلف شروط الاستقدام بشكل كامل في الكويت عن تلك التي تم الاتفاق عليها في بلدهن الأصلي. لا تلتزم حكومة الكويت بشكل كامل بالمعايير الدنيا للقضاء على الاتجار بالبشر و لا تقوم بجهود كافية لتحقيق ذلك. و على الرغم من قيام الحكومة ببعض الجهود لتحسين أدائها مقارنة بالسنوات السابقة، لم تتمخض الخطابات العامة و لا مناقشات الصحافة الساخنة حول الاتجار بالبشر عن إنجاز القوانين اللازمة . لم تستطع حكومة الكويت تعريف الاتجار بالبشر و لم تُظهر الرغبة السياسية الكافية لمعالجة الاتجار بالبشر بشكل وافٍ. و تشمل الكثير من حالات الاتجار بالبشر الموجودة في الكويت خدم المنازل في المساكن الخاصة و لكن الحكومة لا تزال محجمة عن ملاحقة المواطنين الكويتيين قضائياً . و لقد أحرزت حكومة الكويت بعض التقدم فيما يخص الالتزامات التي أخذتها على عاتقها عام 2007 مثل التحقيق مع أشخاص بشأن مخالفات تتعلق بالاتجار بالبشر و ملاحقتهم قضائياً و القيام بالتحضيرات للمسؤولين للمشاركة في تدريبات تتعلق بالاتجار بالبشر، و لكنها لم تحقق تقدماً ملحوظاً فيما يتعلق بالالتزامات الأخرى التي أخذتها على عاتقها عام 2007 و التي تضمنت سن تشريع ل لاتجار بالبشر و إنشاء دار إيواء دائم لضحايا الاتجار بالبشر.

توصيات للكويت: سن تشريع يحظر و يعاقب بشكل خاص على جرائم الاتجار بالبشر و تطوير و التوسع بتدريبات مكافحة الاتجار بالبشر لمسؤولي إنفاذ القانون و مسؤولي القضاء و إعداد الوسائل للتعرف المبكر على ضحايا الاتجار بالبشر خصوصاً من بين خادمات المنازل و توفير الأدوات التي تمكن ضحايا الاتجار بالبشر من تسجيل قضايا ضد المسيئين لهم. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الكويت أن تنضم إلى الجهود و الفعاليات الدولية للحد من الطلب على أعمال الجنس التجاري و السياحة الجنسية من قبل المواطنين الكويتيين.

الملاحقة القانونية

أحرزت حكومة الكويت بعض التقدم في معاقبة مخالفات الاتجار بالبشر هذه السنة. بينما لا تحظر التشريعات القائمة بشكل واضح الاتجار بالبشر، يعاقب قانون الجزاء الكويتي على العديد من الجرائم المتعلقة بالاتجار بالبشر؛ فتحظر المادة 185 من قانون الجزاء جريمة الاسترقاق عبر الوطنية و التي يعاقب عليها القانون بالحبس مدة لا تُجاوز خمس سنوات؛ و تحظر المادة 201 من قانون الجزاء البغاء القسري و الذي يعاقب عليه القانون بالحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات إذا كان المجني عليه من البالغين، و سبع سنوات إذا كان قاصراً لم يبلُغ الثامنة عشر من عمره، و تُعد هذه العقوبات مشددة بشكل كافٍ و توازي العقوبات الواقعة على جرائم كبيرة . و بينما لم تعاقب الحكومة أحداً بتهمة "الاتجار بالبشر" بعينها، وجهت الاتهام ضد 12 شخصاً بالإساءة إلى العمالة المنزلية و سجلت 1,762 قضية ضد أشخاص تتهمهم بتزوير المطالبات العمالية . و تأخذ عملية إنفاذ القانون في الكويت منحاً إدارياً أو مدنياً في التعامل مع قضايا استغلال العمالة أو الإساءة لهم مثل فرض الغرامات أو إغلاق شركات التوظيف أو إصدار الأوامر لأرباب العمل بإعادة جوازات السفر المحجوزة أو دفع الأجور المستحقة . و لم يتدرب أفراد الشرطة و لا المحامون و لا القضاة بشكل وافٍ على قضايا الاتجار بالبشر، على الرغم من أن وزارة الشؤون الاجتماعية و العمل و وزارة الداخلية أرسلت مجموعة صغيرة من المسؤولين لتلقي تدريب عن الاتجار بالبشر قدمته منظمة الهجرة الدولية في البحرين. علاوة على ذلك، فقد التزمت الحكومة مؤخراً بتمويل تدريب مكافحة الاتجار بالبشر و الذي تقدمه منظمة الهجرة الدولية لخمسة عشر إلى عشرين فرداً من الشرطة.

الحماية

قامت الكويت خلال السنة بجهود ضئيلة تجاه تحسين حماية ضحايا الاتجار بالبشر؛ ففي سبتمبر 2007 افتتحت الحكومة دار إيواءٍ مؤقت لضحايا الاتجار بالبشر يتسع لأربعين امرأة كحد أقصى و يقدم خدمات قانونية و نفسية و طبية، و قد دخل و خرج منه في السنة الأولى من افتتاحه 279 خادمة منزلية "و هن المجموعة الأكثر تعرضاً للاتجار بالبشر ." و قد اقترحت الحكومة عام 2007 إنشاء دار إيواء أكبر يتسع لحوالي 700 رجل و امرأة و تم أخيراً اختيار مبنى في عام 2008 ليكون دار الإيواء و تحديد 2.5 مليون دولار أمريكي لتأهيله، و تُعد موافقة مجلس الوزراء ضرورية قبل صرف الميزانية و بدء عملية تأهيل المبنى، و لكن حتى لحظة كتا بة هذا التقرير لم يتم افتتاح دار الإيواء هذا بعد . و لا يزال يعوز الحكومة الإجراءات الرسمية للتعرف المنهجي على ضحايا الاتجار بالبشر ضمن المجموعات المعرضة له مثل العمال الأجانب الذين يُقبض عليهم و هم لا يحملون هوية إثبات و النساء اللاتي يُعتقلن لممارسة البغا ء، و لا تشجع السلطات الحكومية الضحايا على المشاركة في التحقيقات الجنائية و الملاحقة القانونية للمتاجرين بهم. استجابت قوات الشرطة الكويتية في يوليو 2008 بقوة على مظاهرات و أعمال شغب قام بها حوالي 80,000 عامل بنغلاديشي احتجوا على عدم دفع رواتبهم و الإساءة إليهم و لم تقم الحكومة بأي جهد ملحوظ للتعرف على ضحايا الاتجار بالبشر من هؤلاء الـــ 80,000 و لم تحقق في شكاواهم المرتبطة بالعمل القسري بل قامت بإبعاد المئات منهم إلى بنغلاديش على وجه السرعة . و استجابت الحكومة لبعض العمال المحتجين بدفع رواتبهم المستحقة.

الوقاية

قامت الكويت بجهود ضئيلة لدرء الاتجار بالبشر هذه السنة؛ فقد نظمت وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية خلال شهر سبتمبر 2008 سلسلة من المحاضرات في المساجد في مختلف مناطق الكويت و قد ناقش فيها الأئمة حقوق العمالة المنزلية طبقاً للإسلام . و أسست الكويت في ابريل 2008 لجنة حقوق الإنسان التي تجتمع كل شهر لمناقشة مثل هذه القضايا، و لكن لم يرد ما يشير إلى أية أعمال أو قرارات تمخضت عن تلك الاجتماعات . و لم تتخذ الحكومة أية إجراءات مع المواطنين الكويتيين الذين يسافرون إلى الخارج حيال السياحة الجنسية التي يُستغل فيها الأطفال و لم تقم بأي جهود لتقليل الطلب على أفعال الجنس التجاري ضمن الكويت.